مصرف ليبيا المركزي

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرفليبيا - طرابلس - ليبيا

الإشاري: ا.ر.م.ن 804

المنشور أ ر م ن رقم (28/ 2023)
التاريخ: 27 جمادي الاول 1445
الموافق: 11 ديسمبر 2023

السادة / رؤساء مجالس الإدارة و المُدراء العامون للمصارف
السادة / رؤساء مجالس الإدارة و المُدراء العامون للمصارف المُتَخَصِّصة

الموضوع: الاطار العام لحوكمة الإستدامة الثلاثية

****

تأسيساً على أحكام القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف وتعديله، وإعمالاً بالدور الإشرافي والرقابي لمصرف ليبيا المركزي، وتْعزيزاً لمبدأ الإدارة المؤسسية الفعّالة لتكنولوجيا المعلومات.

وبالإشارة إلى المنشور أ. ر. م. ن . (2010/13) الصادر في 27 سبتمبر 2010، بِشأن تعميم قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010 بإعتِماد دليل الحوكمة للقِطاع المصرفي الليبي.

وبالإشارة إلى المنشور أ. ر. م. ن رقم (2023/21) الصادر بتاريخ 10 يوليو 2023، بِشأن تعميم دليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

وبالإشارة إلى المنشور أ. ر. م. ن رقم (2023/25) الصادر في 20 أغسطس 2023، بِشأن تعميم دليل حوكمة المصارف الإسلامية.

عليهِ، نرفق لَكُم الإطار العام لحوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) لوضعهِ موضع التنفيذ وفق آلية التطبيق المُدرجة بالإطار.

والسلام عليكم ،،،

ناجي محمد عيسى
مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد

صورة لكل من:
السيد / المحافظ
السيد / نائب المحافظ
السيد / نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد لشؤون الرقابة المكتبية ومراقبة الامتثال
السيد / نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد لشؤون التفتيش
السيد / نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد لشؤون الصيرفة الإسلامية
السادة/ الرقابة المصرفية بنغازي
السادة / رؤساء وحدات الإمتثال بالمصارف (للمتابعة)

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

إدارة الرقابة على المصارف والنقد

Banking Supervision Department

الإطار العام لحوكمة الإستدامة الثلاثية

الفهرس

البيان	الصفحة
مُقدمة	3
إعتبارات عامة	5
التنمية المستدامة والإتفاقيات الدولية للدولة الليبية	6
معايير حوكمة الإستدامة	7
الإفصاح ومنهجية التقارير الدورية	9
التقييم الدوري للأداء	11
تقييم وإدارة المخاطر	12
آلية ونطاق التطبيق	13
المبادىء العامة والتوجيهية والإرشادية	14
الملاحق	19

1 – مُقدمة:

في ظل مواكبة مصرف ليبيا المركزي للتوجهات العالمية وتطوير القطاع المصرفي ليعمل وفق آحدث المعايير الدولية، وبما يتناغم مع تطورات الخدمات المصرفية، وفي ظل تزايد الإهتمام المُتسع والمُتسارع بالتنمية المُستدامة، ومدى أهميتها على المدى الطويل في التنمية المُجتمعية والإستقرار الإقتصادي والمالي، والمُحافظة على الموارد، والحفاظ على البيئة، ووسط العديد من المُبادرات، والمواثيق، والمعاهدات، والإتفاقيات العالمية المُرتبطة بالتنمية وتغير المناخ، ولعل أبرزها أهداف التنمية المُستدامة (SDGs) ومبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، والحياد المناخي، الصادرة عن الأمم المتحدة، ومبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل الدولية، حيثُ عرّفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة"، وذلك وفقاً لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وبالتالي، يتطلب الأمر وضع خُطط طويلة الأمد توازن بين حاجات الحاضر وتكفل تلبية حاجات المُستقبل البعيد، وتهدف لتوفير مناخ إستثماري جاذب ومحفز ومستديم.

لِذا يُمكن القول، بِأن هُناك تحديات جمه تواجه ليبيا إسوةً بباقي دول العالم، خاصةً بعد ما جرى من كارثة طبيعية حلّت بِمُدن جَبَلِنا الأخضر خلال شهر سبتمبر 2023. أصبح الأمر يَتَطَلّب وضع قواعد جديدة وإتخاذ خطوات هامة وعاجلة ناحيتها، فالحفاظ على الموارد والتغير المناخي والمسؤولية الإجتماعية وحوكمة المؤسسات والشمول المالي، وغيرها من القضايا الهامة، باتت قضايا ذات أولوية لدى جميع المؤسسات المعنية، مما يستدعي إتخاذ خطوت وتدابير محلية على مستوى القطاع المصرفي، تعزز تقديم خدمات مصرفية مسؤولة، حيث باتت الحاجة مُلحه لدمج هذه التحديات ضمن الخطط الإستراتيجية لمصارفنا ومؤسساتنا المالية، وأن نجاحنا جميعاً يُقاس بمدى مُساهمة مؤسساتنا ناحية هذه الأبعاد الهامة وتعاوننا وعملنا الجماعي لمواجهة التحديات وخلق تنمية حقيقية للمجتمع.

وفي إطار سعي مصرف ليبيا المركزي لتعزيز وتحفيز القطاع المصرفي لممارسة دوره في هذا الشأن، لأهميته ولكونه مُساهماً فاعلاً في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، وفي ظل سعي مصرف ليبيا المركزي لإيلاء هذا الجانب الأهتمام الكافي، بإرساء التوجهات والقواعد والمُرتكزات والمبادىء العامة للتمويل المُستدام، ولتصبح المصارف الليبية مساهماً فاعلاً، وتمارس دورها الكامل في ذلك، إستكمالاً لدورها في خدمة الإقتصاد الوطني ونموه، فإن مصرف ليبيا المركزي ساعٍ لإتخاذ خطوات كبيرة وهامة لتطبيق المعايير وأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالتمويل الأخضر المستدام.

عليه، ولتبني مفهوم الإستدامة ومعاييرها بقطاعنا المصرفي، وكخطوة أولى توعوية يعقبها خطوات لاحقة بإعتماد معايير الإفصاح المُلزِمة، يتضمن هذا الإطار العام التوجهات العامة للشروع في تطبيق معايير حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG).

2 – إعتبارات عامة:

يأتي إصدار هذا الإطار العام للقطاع المصرفي، لأهمية الدور المحوري والجوهري الذي يلعبه القطاع المصرفي في المساهمة المباشرة والكبيرة في تنمية المجتمع، ومدى تأثيره على باقي القطاعات الإقتصادية بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحالية والقادمة، وأهم هذه الإعتبارات تتلخص في الآتي:

- حماية القطاع المصرفي من أي أزمات أو كوارث طبيعية، وضمان قدرته على مواجهة أي خسائر قد تتأتى من تغير المناخ، والحفاظ على ملائته المالية وتعزيز التصنيف الإئتماني للقطاع والدولة ككل.
- التأثر الكبير الذي يلحق بالقطاع المصرفي نتيجة تغير المناخ وتقلبات الطقس، وإرتفاع مخاطرهما، والخسائر التي قد تلحق بالمصرف أو القطاع ككل، سواء لأصول المصرف أو الشركات الموردة او العملاء من الأفراد او الشركات على وجه الخصوص، أو من حيث الإئتمان الممنوح أو المستهدف، أو الرهونات القائمة أو المستهدفة، فهناك حاجة لتنظيم هذا الجانب للتحوط وتخفيف المخاطر المحتملة للقطاع المصرفي وإقتصاد الدولة ككل.
- المساهمة الفعالة والإلتزام بالإتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها، نحو تغير المناخ والتنمية المستدامة، بهدف الوصول الى نشاطات مصرفية وإقتصاد منخفض الكربون، وقليل الإنبعاثات، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، بحيث يتم تطوير الخطط الإستراتيجية ونماذج الأعمال للمصارف وإمكانية التأثير على الشركات والمستثمرين للتطوير والإبتكار وتقديم منتجات وخدمات صديقة للبيئة وتسهم في تنمية كافة فئات المجتمع.
- الخسائر المحتملة نتيجة تغير المناخ والظوهر والكوارث الطبيعية، والتي يصعب التنبوء بها وقد تحدث في أي وقت، الأمر الذي يتحتم على الجميع (دون إستثناء) أخذ التدابير والتحوطات ودراسة وتقييم المخاطر المحتملة، ومدى تأثر المصرف أو القطاع أو إقتصاد الدولة بذلك.

- التأثر الذي قد يلحق بأي مصرف أو بالقطاع المصرفي أو إقتصاد الدولة كنتيجة للإرتباط لمصارف ومؤسسات مالية خارجية التي بدورها قد تتأثر بتغير المناخ والظواهر والكوارث الطبيعية.
- التأثر الذي قد يلحق بالمصرف والقطاع والإقتصاد الوطني، من خلال عملية الإنتقال الى تبني مفهوم التنمية المستدامة، والتحول لإقتصاد منخفض الكربون، فهناك مخاطر إنتقالية يتحتم أيضاً دراستها وإدارتها وتقليل أثارها وخسائرها المتوقعة.
- دعم توطين التقنيات الصديقة للبيئة، وإبتكار خدمات مصرفية مسؤولة، تكفل مستوى عالٍ من الخصوصية وحماية البيانات الشخصية للعملاء.
- ضمان مواكبة القطاع المصرفي وتناغمه مع التطورات الدولية، وتطبيق المعايير الدولية وتبني أفضل الممارسات، وإرساء دعائم تقديم خدمات مصرفية مسؤولة، وبما يسهم في تنمية مستدامة حقيقية للمجتمع .

3 - التنمية المستدامة والإتفاقيات الدولية للدولة الليبية:

دأبت الأمم المتحدة والمنظمات واللجان والمفوضيات التابعة لها، وبإستمرار، على ممارسة دور كبير في إرساء دعائم التنمية المستدامة، إبتداءً من المؤتمر العالمي الأول للبيئة، سنة 1972، والى الوقت الحاضر، ووضعت عدة إتفاقيات ومواثيق وبرامج تهدف الى الحفاظ على الموارد وحماية البيئة وتقليل مخاطر التغير المناخي وتنمية المجتمعات، وحيث ان بلدنا عضو بالأمم المتحدة، فلقد صادقت الدولة الليبية على إتفاقيات ومواثيق مرتبطة بالتنمية المستدامة وأهمها الآتي:

- **إتفاقية كيوتو:**

تهدف الإتفاقية الى مكافحة ظاهرة الإحتباس الحراري وتغير المناخ، بخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وقد صادقت ليبيا على الإتفاقية عام 2006.

- **إتفاق باريس:**

تضمن الإتفاق إلتزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معاً للتكيف مع آثار تغير المناخ، والتحول نحو عالم منخفض الكربون، ويهدف الإتفاق إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة، وقد صادقت ليبيا على الإتفاقية عام 2021.

4 - معايير حوكمة الإستدامة:

تمحورت معايير حوكمة الإستدامة في ثلاث معايير أساسية، عرفت بثلاثية الإستدامة أو حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG)، تبنتها المنظمات الدولية وإتخذتها المؤسسات العالمية كإطار لتطبيق الإستدامة، كونها كفيلة بالوصول الى نتائج فاعلة لمساهمة المصرف أو المؤسسة المالية بالمجتمع، وخلق أثر إيجابي يتسم بالحفاظ على الموارد ويراعي حقوق الأجيال القادمة، ويحافظ على البيئة، ويراعي مخاطر التغير المناخي، ويسهم في تنمية حقيقية للمجتمع، حيث تمثلت هذه المعايير في ثلاث وفق الآتي:

- **المعايير البيئية (Environment):**

وتتضمن في مجملها، تأثر المصرف أو المؤسسة المالية بتقلبات الطقس وتغير المناخ والظواهر والكوارث الطبيعية، وكذلك الأثر الناتج عن أعمال ونشاطات المصرف أو المؤسسة المالية على البيئة، ومن أمثلتها الآتي:

- الأثر البيئي للعمليات الداخلية.
- الأثر البيئي لسلسة التوريد.
- التغيرالمناخي.
- تمويل وإستثمار ومنتجات مستدامة.
- إدارة المخلفات والنفايات.
- حجم الإنبعاثات والبصمة الكربونية.

- **المعايير الإجتماعية (Social):**

وتشمل عدة معايير تنصب في مدى مساهمة المؤسسة بالتنمية الحقيقية البشرية للمجتمع، وكذلك مراعاتها وإلتزامها بالتنوع والشمول المالي للعملاء، والتنوع للكادر الوظيفي، وتوفر شروط الصحة والسلامة المهنية ببيئة العمل، ورضا العملاء ومستويات الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات، ومن أمثلتها:

- الشمول المالي.
- الإبتكار والتحول الرقمي.
- رضا العملاء.
- حقوق الإنسان.
- حماية الخصوصية وأمن البيانات.
- سلاسل الإمداد المسؤولة.
- الأمن والسلامة المهنية.
- المبادرات المجتمعية.
- معايير التوظيف وتكافوء الفرص ورفاهية بيئة العمل.
- الإستثمار في رأس المال البشري.

- **معايير الحوكمة المؤسساتية (Governance):**

وهي تلك المعايير المرتبطة بتنظيم العلاقة وتوزيع الحقوق والمسؤوليات داخل المصرف أو المؤسسة المالية، سواء لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، أو على مستوى المساهمين أو أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنع تضارب المصالح، وتعزيز الإلتزام المهني، ومن أمثلتها:

- الحوكمة المؤسساتية.
- الأداء المالي.
- قواعد العمل المهني.
- الإفصاح والشفافية.
- الأمن السبراني.
- الصيرفة المسؤولة.
- الإطار العام وإستراتيجية الإستدامة
- سياسة مكافحة الفساد.

وبتطبيق هذه المعايير ستتحق العديد من المزايا والفوائد للمصرف والمؤسسة المالية وللبلد ككل، أهمها على سبيل المثل لا الحصر، رفع قيمة العلامة التجارية، تحقيق تطلعات أصحاب المصلحة الرئيسيين وكسب رضا العميل، توفر بيئة عمل محفزة للأداء، تقليل التكاليف ورفع كفاءة التشغيل، تقديم تمويل مستدام وصيرفة خضراء تراعي المحافظة على البيئة ومخاطر التغير المناخي، ورفع معدلات الشمول المالي، وتحسين المناخ الإستثماري والمساهمة الفعالة والمباشرة في تنمية المجتمع.

5 - الإفصاح ومنهجية التقارير الدورية:

نظراً لإختلاف أنواع التقارير والهدف منها، فبعضها للتقييم الداخلي وبعضها للإفصاح لأصحاب المصلحة، فيمكن تحديد أهم التقارير المطلوبة وفقاً للآتي:

- **تقرير الإفصاح السنوي للإستدامة:**

قدمت مبادرات عالمية لمنهجية تقرير الإستدامة ومحاوره بشكل عام، تهدف إلى مساعدة الشركات والمؤسسات لتقديم تقاريرها والإفصاح عن مساهمتها الإيجابية في تطبيق وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن لأي مصرف إختيار أحدها، شريطة أن تكون مبادرة صادرة عن مؤسسة مستقلة موثوقة وغير ربحية، ونيل الموافقة المسبقة من المصرف المركزي بالخصوص، وكذلك شريطة الثبات على ذات المنهجية ما لم يرد تعليمات من المصرف المركزي مستقبلاً، ونظراً لتوسع مفهوم الإستدامة فيكون التقرير محدداً وفق معايير حوكمة الإستدامة الثلاثية (البيئية – الإجتماعية - الحوكمة)، على أن ينشر على موقع المصرف والوسائل الأعلامية المعتمدة بالمصرف، بعد إجراء عملية التدقيق من إدارة المراجعة الداخلية، وإعتماد مجلس الإدارة، وذلك الى حين إعتماد معيار إفصاح دولي بذات الخصوص.

- **تقرير التقيم الداخلي العام النصف سنوي:**

تقرير مخصص عن حوكمة الإستدامة الثلاثية، يقدم من الإدارة التنفيذية، كتقرير داخلي يعرض على مجلس الإدارة. معززاً برأي إدارة المراجعة الداخلية، بأغراض المتابعة والتقييم والتطوير والتحسين للأداء، متضمناً مؤشرات الأداء (KPIs) وتقييم للأهداف، ودرجة الإنحراف، والتوصيات، ومتضمناً بالأساس قياس البصمة الكربونية، ويرسل نسخة عنهُ لمصرف ليبيا المركزي.

- **تقرير المحفظة الإئتمانية للتمويل الأخضر المستدام النصف سنوي:**

تقرير يقدم من الإدارة المختصة بالإدارة التنفيذية، يبين نسب كمية ومعدلات نمو لنشاط المصرف نحو تقديم التمويل الأخضر المستدام، ونسبته من المحفظة الإئتمانية الكلية، وبيان بتفاصيل للتمويلات أو الإئتمان

الممنوح، وشاملاً التوصيات نحو كيفية رفع معدلات الأداء وزيادة حجم التمويل والإئتمان الأخضر المستدام مقارنة بحجم المحفظة.

- **التقرير الربع سنوي:**

من المعلوم هناك تقارير ربع سنوية دورية تقدم الى المدير العام والى مجلس الإدارة، فيشترط ان تتضمن هذه التقارير مستقبلاً في جزء منها، محاوراً مستقلة بذات التقرير عن حوكمة الإستدامة والتطورات والتحسينات التى تمت، ليتمكن متخذي القرار من التقييم وأداء مهامهم بنجاح.

6- التقييم الدوري للأداء:

الى حين تأسيس وكالة تصنيف لحوكمة الإستدامة الثلاثية محلياً، أو الإشتراك بوكالة تصنيف دولية، والى حين إستصدار مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي مستقبلاً، يمكن للمصارف إجراء التقييم الدوري للأداء بإجراء التقييم الداخلي بالمقارنة عن نقطة الأساس، وعبر تحليل الفروقات أو الفجوات كخطوة أولى (Gap Analysis)،ومن ثم التحسين المستمر للوصول الى أفضل معدلات ومؤشرات أداء ممكنة (KPIs) ووفق المعطيات المتاحة محلياً.

كما يمكن للمصرف إجراء تقييم نصف سنوي، إسترشاداً بالنموذج المرفق ضمن الملاحق (الفقرة 2.9)، بحيث يتم توزيع أوزان نسبية لكل المعايير الفرعية لحوكمة الإستدامة، ومن ثم يتم التقييم لينتج نسبة مئوية أو معدل نهائي كنتيجة إنجاز أو تصنيف وتقييم ذاتي للمصرف، وهو ذات النهج المتبع من وكالات التصنيف العالمية في مجال حوكمة الإستدامة الثلاثية.

7 – تقييم وإدارة المخاطر:

نظراً لإرتفاع إحتمالية تأثر المصرف والقطاع ككل، بمخاطر تبني مفهوم الإستدامة بشكل عام، ومخاطر تغير المناخ على وجه الخصوص، فيتطلب الأمر إيلاء هذا الجانب الهام جداً لإدارة المخاطر المصرفية المصاحبة، وإتخاذ مايلزم ناحيتها، من قبل كل مكونات الهيكل التنظيمي، فهي مسؤولية جماعية لخطوط الدفاع الثلاث، لمواجهة التحديات بالعمل الجماعي وتقليل أثر المخاطر، بحيث يمكن أخذ التدابير الآتية:

- تحديث الإطار العام لإدارة المخاطر للمصرف، بتضمين مخاطر حوكمة الإستدامة الثلاثية، مع إحالة نسخة الى مصرف ليبيا المركزي بعد تضمين هذا الجانب.
- تكوين قاعدة بيانات بالمصرف بحيث يمكن تقييم مخاطر تغير المناخ وتبني مفهوم الإستدامة، وتقديمها ضمن التقارير الربع سنوية لنشاط الإدارة والتقارير الرقابية.
- تقديم تقييم للمخاطر وتضمين جزئية تدرج ضمن تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال (ICAAP).
- أن تكون عوامل تقييم المخاطر (Risk Drivers)، هي ذاتها عوامل ومعايير حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) وفق تصنيفها، إضافة الى تقييم مخاطر تغير المناخ وإحتساب البصمة الكربونية وحوكمة الإستدامة الثلاثية، مع إيجاد الأدوارت اللازمة للتحكم في هذه المخاطر وتقليل تأثيرها المحتمل.
- من الهام مراعاة تقييم مخاطر تغير المناخ وحوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) كونهما ذواتي صلة مباشرة بمخاطر السمعة، ومخاطر التشغيل، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر التمويل والإستثمار والإئتمان، والمخاطر القانونية.
- العمل على إجراء إختبارات الضغط اللازمة وتحليل السيناريوهات، للتنبوء والتحوط من مخاطر تغير المناخ، ومدى تأثير ذلك على مؤشرات أداء المصرف ومعدل ملاءة رأس المال ونسب السيولة.

- الأخذ في الإعتبار تقييم المخاطر الإنتقالية للتحول الى الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام، وإحتمالات الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف جراء ذلك، وكيفية أخذ التحوطات والتدابير اللازمة لتخفيفها وتقليل آثارها.
- التوعية المستمرة لخطوط الدفاع الثلاثة، بكيفية بذل العناية الواجبة نحو مايعرف بالغسيل الأخضر أو اللمعان الأخضر (Greenwashing)، لحماية أصول المصرف وحماية المجتمع ككل من أي ممارسات غير سليمة أو مخالفة.

8 – آلية التطبيق:

بالإستناد على المعطيات الحالية، وأخذاً في الإعتبار الظروف التي يمر بها بلدنا العزيز، ومن مبدأ الأهمية وضرورة مواكبة التطورات العالمية، وإستكمال مرحلة البناء وتطوير القطاع المصرفي، وبإتباع منهجية الإنتقال السلس لتطبيق مفهوم وإستراتيجية الإستدامة الثلاثية، فيتم التطبيق وفقاً للمخطط الزمني التالي:

ت	البيان	المدى الزمني
1	مرحلة التوعية والتدريب	من يناير 2024 الى يونيو 2024
2	مرحلة التطبيق المبدئي وتشمل:	من مارس 2024 الى ديسمبر 2024
1-2	- قياس البصمة الكربونية عن الإدارة العامة .	نهاية يونيو 2024
2-2	- قياس البصمة الكربونية عن الإدارة العامة والفروع للعمليات الداخلية.	نهاية ديسمبر 2024
3-2	- إختيار تطبيق ثلاث معايير مختلفة من كل من المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة (ثلاث من كل محور)	من مارس 2024 الى ديسمبر 2024

3	إصدار تقرير الإستدامة عن سنة 2024 (تقرير ملخص)	نهاية شهر يناير 2025
4	إعداد الإطار العام لحوكمة الإستدامة الثلاثية الخاص بالمصرف وإعتماده من مجلس الإدارة.	نهاية يونيو 2025
5	مرحلة التطبيق الفعلي	إبتداءً من يناير 2025
6	مرحلية تطبيق المعايير الدولية للإستدامة	إبتداءً من يناير 2026

9- المبادىء العامة والتوجيهية والإرشادية:

وفقاً لطبيعة المرحلة، وفي إطار إنتقال سلس وهادف، تراعى فيه المعطيات والخصوصية المحلية، والتركيز على المنجزات السريعة والممكنة في خطوات مدروسة بغية تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، والتى تعود بالنفع على كل المجتمع، ففيما يلي المبادئ العامة والتوجيهية والإرشادية للإنتقال التدريجي لتطبيق حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG)، أخذاً في الإعتبار مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ الصادرة عن لجنة بازل الدولية، ولتكون هذه المبادىء إطار المرحلة القادمة، لتحقيق تقدم وتطوير للقطاع المصرفي ليكون متوافقاً ومتناغماً مع التطورات والتحديات الدولية، ويتعين على جميع المصارف أخذ هذه المبادئ بعين الإعتبار:

9 - 1 مبادئ الإدارة الفعالة العامة والتوجيهية:

المبدأ الأول : قيام مجلس الإدارة بالإشراف المباشر على تطبيق مفهوم حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) بالمصرف والمتابعة المستمرة للخطوات المتخذة، وإمتلاكه لأدوات المعرفة اللازمة التي تمكنه من ممارسة دوره بالصورة المثلى، والإشراف على توزيع المهام والأدوار والإختصاصات بالهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية والرقابية.

المبدأ الثاني: قيام مجلس الإدارة بالإشراف المباشر على إتخاذ التدابير اللازمة لتقييم وإدارة المخاطر المالية المحتملة المرتبطة بتغير المناخ (Climate-related financial risks)، على نشاطات وأعمال المصرف، وأن ينعكس ذلك ضمن السياسات وأدلة العمل والإجراءات الداخلية وتوزيع الإختصاصات بالهيكل التنظيمي.

المبدأ الثالث: تضمين مفهوم حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) والمخاطر المادية المرتبطة بتغير المناخ بالسياسات العامة والخطة الإستراتيجية والخطة التنفيذية ونموذج الأعمال الخاص بالمصرف، لضمان جودة إدارة تنفيذية ورقابية فعالتين.

المبدأ الرابع: دمج وتضمين مخاطر حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) والمخاطر الماللية والمادية المرتبطة بتغير المناخ ضمن سياسات والإجراءات التنفيذية والرقابية، وتحديث الإطار العام لإدارة المخاطر، بحيث يشمل ذلك دور كل خطوط الدفاع الثلاثة، لضمان تحديد وتقييم وأداء سليم وشامل وفعال وسعي تخفيف المخاطر المالية والمادية المرتبطة بتغير المناخ، وبحوكمة الإستدامة الثلاثية.

المبدأ الخامس: تقديم تقييم دوري يتضمن تحديد وبيان وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ، ومخاطر حوكمة الإستدامة الثلاثية، من خلال التقييم الذاتي الداخلي لملاءة رأس المال (ICAAP) والسيولة، إجراء إختبارات الضغط الخاصة وذات العلاقة بهذا الجانب.

المبدأ السادس: الأخذ في الإعتبار تحديث سياسة الإبلاغ، وتوفر قاعدة بيانات وأنظمة إعداد تقارير داخلية فعالة وكفوءة، وقادرة على رصد المخاطر المالية والمادية المرتبطة بتغير المناخ وحوكمة الإستدامة الثلاثية، وأن المعلومات تصل في الوقت المناسب ليتمكن متخذي القرار بالإدارة العليا وعلى رأسهم مجلس الإدارة من إتخاذ قرارات مناسبة وبالوقت المناسب.

المبدأ السابع: الأخذ في الإعتبار وتفهم تأثير عوامل المخاطر المادية المرتبطة بتغير المناخ ومخاطر حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) على محفظة الإئتمان او التمويل والإستثمار، وضرورة التأكيد على تحديث سياسات المصرف وأنظمته وأدلة العمل وشروط المنح للإئتمان أو التمويل والإستثمار، وليكون ذلك جزء هام من عمليات التقييم الإئتماني ودراسة الجدوى لأي ملف إئتماني أو إستثماري.

المبدأ الثامن: تعزيزاً لمبدأ الشفافية والإفصاح، يتطلب الأمر الأخذ في الإعتبار تقديم تقارير دورية سنوية على أقل تقدير، تهدف لوصول المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وفق إطار محدد بإتباع منهجية تقرير واحدة وفق أي من المبادرات العالمية بذات الخصوص، مع شريطة ان تكون المنهجية صادرة عن منظمة مستقلة وغير ربحية، وتنال موافقة المصرف المركزي قبل إعتمادها من المصرف.

9 - 2 المبادئ الإرشادية:

- الإستثمار في العنصر البشري وإدارة المعرفة، وتكثيف الدورات التخصصية والتوعوية للمسؤولين والموظفين المختصين وذوي العلاقة، لرفع الوعي ورفع كفاءة القدرات البشرية، ورأس المال المعرفي، ولبناء قاعدة معرفية متينة للمصرف.
- التوعية والتدريب المستمرين لخطوط الدفاع الثلاثة، ورفع رأس المال المعرفي ليتمكن المصرف من إدارة موارده وفق مفهوم حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) بأفضل صورة ممكنة، وإكتساب معرفة حقيقية بمخاطر تغير المناخ.
- التوعية المستمرة للعملاء بمختلف فئاتهم، والدعم المستمر للتحول لثقافة التنمية المستدامة والعمل بها والتوعية بمخاطرها، ومخاطر تغير المناخ واللمعان الأخضر.

- تعديل لائحة الرسوم والعمولات بحيث تقدم مزايا وحوافز لتعزيز تطبيق مفهوم حوكمة الإستدامة الثلاثية.
- رفع مستوى الوعي بمخاطر التغير المناخي وأثره على الإئتمان الممنوح والمستهدف، وأصول المصرف، والضمانات المرهونة او المستهدفة، وعلى نشاط المصرف المستقبلي والقطاع المصرفي وإقتصاد الدولة بشكل عام، وتشجيع وتحفيز المشاريع الصديقة للبيئة.
- تحديث سياسات المشتريات والتعاقد مع الموردين وسلاسل الإمداد بحيث تراعي وتتضمن معايير الإستدامة وتمنح مزايا الأولوية في التعاقد للشركات التى تتوفر فيها شروط تطبيق معايير الإستدامة.
- الأخذ في الإعتبار التصميم المعماري الصديق للبيئة سواء عن شراء عقارات او تحسين العقارات الحالية للمصرف، بحيث تراعي إستهلاك طاقة ومياه أقل، وتحسين إدارة النفايات خصوصاً الخطرة منها.
- قياس الأثر البيئي للعمليات الداخلية للمصرف، وأهمها قياس البصمة الكربونية، وبيان حجم الإنبعاثات والأثر الكربوني الناتج عن ممارسة الأنشطة اليومية.
- تقديم تقرير سنوي عن الإستدامة وفقاً لنهج حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) ينشر على الموقع الرسمي للمصرف ووسائله الإعلامية المعتمدة، إلتزاماً بمبدأ الإفصاح والشفافية.
- رفع معدلات الشمول المالي، وضمان وصول كافة المنتجات والخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع وان لا تقتصر على فئات معينة، وأهمها أن تشمل فئات ذوي الدخل المحدود والمعوزين والمشاريع الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر، وكافة المناطق الجغرافية لاسيما المناطق الريفية والنائية منها.
- تحديث خطط المصرف بحيث تشمل حماية المستهلك، وإيجاد آليات مناسبة وسريعة لمعالجة شكاوى العملاء، ونشر التثقيف والوعي المالي والمصرفي لكافة فئات العملاء وبصورة مستمرة.

- التوعية المستمرة لخطوط الدفاع الثلاثة، بكيفية بذل العناية الواجبة نحو مايعرف بالغسيل الأخضر أو اللمعان الأخضر (Greenwashing)، لحماية أصول المصرف وحماية المجتمع ككل من أي ممارسات غير سليمة أو مخالفة.
- العمل على تبني أفضل الممارسات لإدارة موارد المصرف ونظام العمليات الداخلية، بحيث يتم تقليل الإعتماد على الورق تدريجياً، والسعي للإستفادة من مخلفات الورق بإعادة التدوير ودعم الصناعات المحلية المختصة بهذا الجانب.
- الإستعانة بوزارة البيئة أومستشارين مختصين قدر الإمكان، ووفق الحاجة، للمساعدة في عمليات التقييم الإئتماني، والتقييم البيئي لإدارة النشاطات اليومية بما يراعي التوافق مع المعايير البيئية الدولية لذلك.

10 – الملاحق :

10-1 – عناوين هامة للإستفادة:

فيما يلي عناوين هامة للإطلاع والإستفادة والإسترشاد لأهميتها للمصرف ولفريق العمل، وأهمها على سبيل المثال:

لجنة بازل للرقابة المصرفية - مبادئ الإدارة الفعالة والإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.	www.bis.org/bcbs/publ/d532.htm
لجنة بازل للرقابة المصرفية - المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ - منهجيات القياس.	www.bis.org/bcbs/publ/d518.htm
صندوق النقد العربي – دراسة عن البنوك الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة في العالم العربي.	www.amf.org.ae
مبادرة سندات المناخ.	www.climatebonds.net
شبكة النظام المالي الأخضر الدولية.	www.ngfs.net
التحالف المصرفي لصفرية الإنبعاثات الكربونية.	www.unepfi.org/net-zero-banking
التحالف الدولي للشمول المالي.	www.afi-global.org
مركز الشمول المالي.	www.centerforfinancialinclusion.org
مبادىء الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة.	www.unepfi.org/banking/bankingprinciples
أطلس التنمية المستدامة الصادر عن البنك الدولي	www.datatopics.worldbank.org/sdgatlas?lang=ar

10 -2 – قائمة المتطلبات (Check list):

القائمة المرفقة للإسترشاد ويمكن للمصرف تحديثها وفق مايراه مناسباً للتطبيق بعد إجراء تحليل الفروقات أو الفجوات (Gap Analysis):

ت	البيان	الإنجاز		ملاحظات
		نعم	لا	
1	تحديث الخطة التدريبية لتتضمن معايير حوكمة الإستدامة الثلاثية.			
2	تضمين خطوط الدفاع الثلاث ضمن خطة التوعية والتدريب.			
3	الإطلاع على تجارب المصارف المحلية الأخرى والتجارب الدولية.			
4	تحديث سياسة الإئتمان والتمويل والإستثمار لتتضمن معايير الإستدامة وتغير المناخ.			
5	تحديث شروط منح التمويل أو الإئتمان لتتضمن تغير المناخ والإستدامة في طلب التمويل أو الإئتمان من الشركات.			
6	تحديث سياسة المشتريات والتوريد والتعاقدات للتتضمن معايير الإستدامة وتغير المناخ.			
7	تحديث شروط القبول والتعاقد للموردين بدرجة إلتزامهم وتطبيق معايير الإستدامة.			
8	تحديث سياسة وإجراءات منح الإئتمان لتتضمن تغيرات المناخ سواء للضمانات او الرهونات القائمة او المستهدفة.			
9	إضافة شروط مخاطر تغير المناخ لدراسة الجدوى المقدمة للمصرف بهدف الحصول على التمويل او إئتمان.			
10	تحديث الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ليشمل جانب حوكمة الإستدامة الثلاثية (ESG) للإدارات التنفيذية والرقابية.			
11	وضع مؤشرات داخلية (KPIs) لتقييم الأداء الفتروي بصورة دورية.			
12	تحديث الخطة الإستراتيجية والخطة التنفيذية لتشمل تطبيق حوكمة الإستدامة الثلاثية ومخاطر تغير المناخ.			
13	تحديث الخطة التسويقية لتعد على اسس حوكمة الإستدامة وأن تتضمن مخططات زمنية مرحلية للإنتقال الى الصيرفة الخضراء والتمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة.			
14	دمج مخاطر تغير المناخ ومعايير الإستدامة ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر.			

ت	البيان	الإنجاز		ملاحظات
		نعم	لا	
15	تقييم مخاطر تغير المناخ على المحفظة الإئتمانية بصورة دورية.			
16	قياس البصمة الكربونية، وخطة تخفيض الإنبعاثات الكربونية وإعادة التدوير للورق.			
17	خطة المصرف لرفع نسبة الشمول المالي وتحديد الأهداف المرحلية.			
18	خطة المصرف لرفع نسبة الخدمات المصرفية الإلكترونية عن بعد مقارنة بالخدمات التقليدية الورقية والتي تتطلب الحضور للفرع.			
19	خطة المصرف لتقليل نسب الإستهلاك للطاقة والمياه، وتحسين إدارة المخلفات والنفايات.			
20	خطة المصرف لتحويل المقار الإدارية والمباني لتكون صديقة للبيئة قدر الإمكان، وتحديث شروط إقتناء الأصول لتكون صديقة للبيئة.			
21	خطة المصرف للحصول على شهادات أمن المعلومات (ISO 27001) و (PCI-DSS)لتخفيف مخاطر الخصوصية وحماية البيانات.			

2-9 – نموذج التقييم:

نموذج إسترشادي ويمكن للمصرف التعديل وفق مايراه مناسباً، مع التقييم الذاتي بموضوعية، وكذا للأوزان النسبية.

ت	المحور	المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	النقاط	التقييم
1	البعد البيئي	البصمة الكربونية	النطاق 1	3	
2			النطاق 2	2	
3			النطاق 3	3	
4		إستهلاك الورق	المشتريات	3	
5			إعادة التدوير	3	
6		إستهلاك المياه	إستهلاك منتظم	3	
7			المصادر طبيعية	2	
8		إستهلاك الكهرباء	مصادر مباشرة	1	
9			مزيج مع طاقة نظيفة	2	
10			طاقة نظيفة	3	
11		إستهلاك الوقود الإحفوري	درجة الإعتماد على الوقود الإحفوري	1	
12		إدارة النفايات والمخلفات	مع الفرز	2	
13			فرز مع إعادة تدوير	3	
14			فرز بدون إعادة تدوير	2	
15			بدون فرز	1	
16		سلسلة التوريد	موردين بمعايير استدامة	3	
17			موردين بدون معايير إستدامة	1	
18		الإئتمان والتمويل والإستثمار	التمويل المستدام من المحفظة	3	
19			الإستثمار من الحجم الكلي	3	
20	البعد الإجتماعي	الشمول المالي	نسب الفئات الى العدد الكلي	3	
21		الخصوصية وحماية البيانات	شهادة المعايرة الدولية في أمن المعلومات	3	
22		رضا العملاء	%25	1	

ت	المحور	المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	النقاط	التقييم
23			%50	2	
24			%75	3	
25		التوظيف وبيئة العمل	ارتفاع معدل الدوران	3	
26			البرامج الإجتماعية	3	
27			معدل رضا الموظفين	3	
28		سلسلة الإمداد المسؤولة	حقوق الإنسان	2	
29			عمالة الأطفال	2	
30			معايير التوظيف والمرتبات	2	
31			العمل القسري	2	
32		المبادرات المجتمعية	العمل التطوعي	3	
33			البحث العلمي	3	
34			الأدب والفنون	3	
35			الطفولة	3	
36	الحوكمة	الحوكمة	دليل الحوكمة	3	
37			ميثاق العمل المهني	3	
38			إطار إدارة المخاطر (ESG)	3	
39			الأداء المالي	3	
40			الشفافية والإفصاح	3	
41	مجموع النقاط			% 100	

إنتهى ،،،